

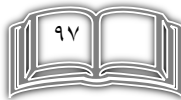
دراسة تحليلية لأثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة نورهان السيد محمد عبد الغفار

الملخص:

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بمفهوم تعظيم قيمة المنشأة ، وذلك لتحسين قدرتها على الإبداع وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد ، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية ، بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح ، بزيادة ثروة حامل السهم ورضاء العملاء والعاملين وتحقيق منافع اقتصادية ورفاهية للمجتمع . وإزاء ذلك حل مفهوم تعظيم ثروة أصحاب المصالح محل مفهوم تعظيم ثروة حامل السهم.

هذا وقد ربط الكثير من الباحثين بين بطاقة القياس المتوازن للأداء ومفهوم قيمة حامل السهم والعمل ، إلا أن ذلك لا يلبي مطالب جميع أصحاب المصالح الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بمفهوم قيمة المنشأة الذي يعتبر هدفاً عاماً يلبي مطالب جميع أصحاب المصالح بتعزيز الربحية ومواجهة المنافسة في الأجل الطويل وتحقيق الاستقرار والنمو . ولكن الربط بين بطاقة قيم المشروع وقيمة المنشأة لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة .

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة بين تقارير الأداء المالي وما تتضمنها من معلومات تتخذ بناء عليها العديد من القرارات التي تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وبين قيمة المنشأة وأن تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي وما يمكن أن ينتج عنه من تعظيم قيمة المنشأة يعكس الأداء الاقتصادي للشركات نظراً لأن قيمة المنشأة يمكن أن تتأثر بالعوامل أو الأبعاد التي يمكن استخدامها في تعزيز تقارير الأداء المالي .



Abstract:

Growing interest in the recent period the concept of maximizing the value of the business, so as to improve their ability to innovate and promote new with a unique character products, enhance competitiveness and increase its market share, in order to maximize the wealth of stakeholders, increase the wealth of shareholder and customer satisfaction and employees and to achieve the welfare of economic benefits to the community. In the face of this solution concept of maximizing the wealth of stakeholders replaced the concept of maximizing shareholder wealth.

This has been linked to a lot of researchers between the measurement of balanced performance card and the concept of the value of the stock and the customer pregnant, but that does not meet the demands of all stakeholders which led to the emergence of the so-called concept EV, which is the overall goal meets the demands of all stakeholders to strengthen profitability and to face competition in and long-term stability and growth. But the link between the card and the values of the project value of the business is still in need of further research and study.

Some studies have indicated that there is a relationship between financial performance reports and contained information taken upon which many of the decisions that vary



depending on the different users of financial statements and the value of the business and strengthen strategic financial performance reports, and can result from maximizing the value of the business reflects the economic performance for companies because the value of the business could be affected by factors or dimensions that can be used to enhance the financial performance reports.



مقدمة البحث:

تعتبر المحاسبة الإدارية الاستراتيجية مدخلاً لتوفير وتحليل البيانات المالية وغير المالية المتعلقة بعمليات الشركة الداخلية، إضافة إلى معلومات عن الموردين والأسواق والمنافسين ورأس المال البشري والبيئة اللازمة لبناء استراتيجية ملائمة للشركة وتطبيقها وإنجاحها لخلق ميزة تنافسية. هذا بالإضافة إلى أن المحاسبة الإدارية الاستراتيجية تسعى إلى خدمة الإدارة في أداء وظائفها بكفاءة عالية لكي تواكب المتغيرات في بيئة الأعمال المحيطة إلى أن اهتمت أخيراً بما يعرف بمنهج الإدارة على أساس القيمة وذلك لخلق قيمة للمنشأة خدمة لبعض أو كل أصحاب المصالح.

ولقد تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بمفهوم تعظيم قيمة المنشأة، وذلك لتحسين قدرتها على الإبداع وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح، وزيادة ثروة حامل السهم ورضاء العملاء والعاملين وتحقيق منافع اقتصادية ورفاهية للمجتمع. وإزاء ذلك حل مفهوم تعظيم ثروة أصحاب المصالح محل مفهوم تعظيم ثروة حامل السهم.

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة بين استخدام بطاقة قيم المشروع في تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي وما تتضمنها من معلومات تتخذ بناء عليها العديد من القرارات التي تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، وأن تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي وما يمكن أن ينتج عنه من تعظيم قيمة المنشأة يعكس الأداء الاقتصادي للشركات نظراً لأن قيمة المنشأة يمكن أن تتأثر بالعوامل أو الأبعاد التي يمكن استخدامها في تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي.

وبناء على ذلك يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة.



مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في قياس أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة . نظراً لأن ذلك يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح في التقارير المالية للمنشأة . وكذلك تحديد تأثير المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة

هدف البحث :

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى قياس درجة تأثير معلومات تقارير الأداء المالي في تعزيز ثقة المجتمع المالي في تلك التقارير وبما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة .

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث الى أنه يساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية والأدب المحاسبي المعاصر الذي يركز على استخدام تأثير التقنيات التي يمكن استخدامها كنماذج لقياس الأداء الاستراتيجي وتوجيه الاهتمام نحو المحاسبة عن قيمة المنشأة باعتبارها الهدف النهائي الذي تسعى أصحاب المصالح المختلفة إلى تحقيقها من قبل هذه المنشآت .

تتمثل أهمية تطبيق هذه الدراسة في تطوير الممارسة المحاسبية وبالتالي دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي لها ، وبالتالي فان المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي سوف تصب في قيمة المنشأة أو في الأداء المالي لها .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على اختبار الفرض الرئيسي التالي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي وقيمة المنشأة .



منهج البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفروضه ، فإنه سوف يتم إتباع **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على استقراء الظواهر المختلفة ذات الصلة بأهداف الدراسة ، أي من خلال الاطلاع على الفكر الإداري والمحاسبي والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وهي تقارير الأداء المالي وقيمة المنشأة . كما ستعتمد الباحثة أيضاً على **المنهج الاستنباطي** الذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي في محاولة اشتقاق العلاقة أو التوصل الى نموذج لقياس أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة .

خطة البحث:

- المبحث الأول: التوجهات الاستراتيجية المحاسبية نحو قيمة المنشأة
- المبحث الثاني: أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي على قيمة المنشأة
- المبحث الثالث: إختبار الفروض

المبحث الأول:

التوجهات الاستراتيجية المحاسبية نحو قيمة المنشأة

هناك توجهات استراتيجية محاسبية تمارس من قبل المنشآت نحو تطبيق واستخدام أساليب وأدوات ومبادئ ومفاهيم من شأنها تعظيم قيمة ثروة المساهمين وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة . وفيما يلي سوف يتم تناول ثلاثة أساليب أو أدوات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعظيم قيمة المنشأة وهي :

- أ- حوكمة الشركات وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة .
- ب- التحفظ المحاسبي وأثره على تعظيم قيمة المنشأة .
- ت- المراجعة على أساس المخاطر وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة .



أ- حوكمة الشركات وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة

أدت الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين ، والانهيارات المالية في العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى في مختلف دول العالم ، وفضائح الفساد المالي والإداري التي أصابتها ، وما ترتب على ذلك من خسائر فادحة لأصحاب المصالح المباشرة ، حيث فقد عدد كبير من مساهمي تلك الشركات لكل أو معظم استثماراتهم بها ، وفقد آلاف العاملين وظائفهم ، وحقت البنوك العاملة مع هذه الشركات خسائر كبيرة ، وقد أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية ، مما أدى إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم في معظم البورصات العالمية ، وخاصة البورصات الأمريكية . وقد انعكس ذلك على فقدان الثقة بالقوائم المالية من جهة ومدققى الحسابات الذين يفحصون تلك القوائم من جهة أخرى . ولقد أدى ذلك كله الى أهمية وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بحوكمة الشركات . ولقد أدى ذلك إلى دفع موضوع الحوكمة ليكون على قمة اهتمامات الجهات التنظيمية والمهنية والمناداة بضرورة تحسين جودة الحوكمة للتأكد من عدم حدوث مثل هذه الفضائح المالية مرة أخرى .

ولقد أظهرت الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات أن تطبيق مبادئ وقواعد وآليات الحوكمة تساعد على خفض المخاطر في الشركة ، كما تساعد على تداول أسهم الشركات في الأسواق المالية ، ورفع قيمة هذه الأسهم وبما يعظم من قيمة المنشأة . وفي هذا الصدد فقد أشار

Coombes and Wong في عام ٢٠٠٤م الى أن ما نسبته ٧٠% - ٨٠% من المستثمرين على استعداد لأن يدفعوا أكثر مقابل استثمارهم لدى شركات تتمتع بمستوى جيد من الحوكمة ، وأن مستوى جودة



الحوكمة يعادل في الأهمية القوائم المالية المنشورة للشركات بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب ادارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية المنشورة ، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعيّنين من قبل الشركة .

ولقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة الى تأسيس علاقة بين مبادئ وقواعد وآليات الحوكمة التي تتمتع بها معظم الشركات ، والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها هذه الشركات (وخاصة رقم الربح) . حيث يعتبر رقم الأرباح بالقوائم المالية المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة ، الأمر الذي يؤدي الى احتواء تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة تحقق الغرض الذي أعدت من أجلها ، إلا أن بعض الممارسات التي تقوم بها ادارة الشركة لتحقيق أهداف شخصية ومنافع ذاتية للشركة (وهو ما يسمى بإدارة الأرباح) قد أثر على جودة القوائم والتقارير المالية ومن ثم على جودة رقم الأرباح المحاسبية الظاهر بتلك التقارير . وقد أدى ذلك الى تبني العديد من الشركات لمبادئ وقواعد وآليات الحوكمة للحد من قدرة ادارة الشركة على ادارة الأرباح ، ومن ثم تحقيق جودة للأرباح المحاسبية لكي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستثمرين .

ب- التحفظ المحاسبي وأثره على تعظيم قيمة المنشأة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتحفظ المحاسبي الذي يعتبر أحد المبادئ المحاسبية المثيرة للجدل في كل من الفكر والممارسة المحاسبية ،



والذي لتطبيقه أثر على العديد من المبادئ والسياسات الأخرى وبالتالي على خصائص التقرير المالي ، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية التي لها تأثير كبير على ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية .

ولقد أشارت بعض الدراسات الى أن الشركات التي تتصف بدرجة عالية من الحوكمة تكون مساحة الاختيار فيها منخفضة ، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التحفظ في القوائم المالية لهذه الشركات. كما أشارت دراسة

Ahamed and Duellman في عام ٢٠٠٧م الى أن زيادة فاعلية تطبيق مبادئ وقواعد وآليات حوكمة الشركات يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. كما أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً كبيراً في حوكمة الشركات ، حيث أشارت دراسة Watts في عام ٢٠١٣م الى أن التحفظ يدعم حوكمة الشركات من عدة جوانب هي : منع المبالغة في تقييم الأرباح بصورة انتهازية قد يلجأ إليها المديرون لتعظيم دالة منفعتهم من الحوافز والمكافآت ، وكذلك دفع الإدارة نحو تجنب الدخول في مشروعات استثمارية ينتج عنها صافي قيمة حالية سالبة . وتأسيساً على تلك المنافع المتوقعة من التحفظ فانه يسهم في دعم الحوكمة ضد الممارسات الانتهازية للإدارة حال ممارسة استراتيجية ادارة الأرباح لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى المرتبطة بتعاقدات مع المنشأة وإذا كانت كفاية التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تعد إحدى السمات الأساسية لجودة التقارير المالية وإحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، فإن لحوكمة الشركات دور في التحقق من كفاية التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، واستجابة للطلب على التحفظ المحاسبي من قبل أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من مساهمين ومستثمرين ومقرضين وموردين وعملاء وغيرهم .



هذا ويعد التحفظ المحاسبي بالمستوى الكاف مؤشراً على جودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام درجة التحفظ في قياس الربح كمؤشر لجودة الربح المحاسبي. كما قد يسهم مستوى التحفظ الكاف في تخفيض حده عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي حماية المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة وممارسة ادارة الربح.

وترى الباحثة أنه على الرغم من معارضة البعض للتحفظ المحاسبي إلا أنه أمر ضروري تفرضه النظرية المحاسبية والمسئولية القانونية عند إعداد القوائم المالية، كما أنه قد أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن سواء من جانب المستثمرين أو مراجعي الحسابات أو الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية (مثل FASB أو IASB) وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصاً في أعقاب حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة بسبب الممارسات الانتهازية التي قامت بها ادارة تلك الشركات ومنها ممارسات ادارة الأرباح والتي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي.

لذا لم يكن غريباً لأن يتناول عدد كبير من الدراسات دور مبادئ وقواعد وآليات الحوكمة في الحد من قدرة الادارة على القيام بمثل هذه التصرفات وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة ككل وقيمة حملة الأسهم والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى. هذا بالإضافة الى دور تلك المبادئ والقواعد والآليات في زيادة درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية، الأمر الذي يعظم من قيمة المنشأة. وبمعنى آخر فإن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً هاماً في زيادة جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي الى تعظيم قيمة المنشأة.



ت- المراجعة على أساس المخاطر وأثرها على تعظيم قيمة المنشأة

يتطلب التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة ، التركيز على أهداف النشاط بدلاً من التركيز على مراجعة وفحص نظم الرقابة الداخلية . فلقد أظهرت الدراسات الحديثة في مجال المحاسبة الدور الحديث للمراجع الداخلي ومدى إسهامه في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة ، وذلك وفقاً لما أصدره معهد المراجعين الداخليين في المملكة المتحدة وأيرلندا عام ٢٠٠٣ من حيث ضرورة أن تبدأ عملية المراجعة بمراجعة أهداف النشاط والمخاطر التي تتعرض لها ، ثم يتم مراجعة نظم الرقابة لكي تتلاءم مع تلك المخاطر ، طبقاً لأسلوب المراجعة على أساس المخاطر . حيث تقوم ادارة المراجعة الداخلية بدراسة وتقويم ومراجعة كل محاور ادارة المخاطر المحيطة بالمنشأة والوصول الى مستوى أكثر شمولاً من الادارة والفهم لمثل تلك المخاطر ، وبما يساهم بإيجابية في نجاح إطار حوكمة الشركات وبالتالي يؤدي الى إضافة قيمة حقيقية للمنشأة .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الخطر طبقاً لمدخل خلق القيمة هو الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين بالمنشأة . وبالتالي فإن العلاقة بين ادارة الخطر ومدخل خلق القيمة هي علاقة تكاملية حيث أن ادارة الخطر بالمنشأة يترتب عليها تخفيض مستوى الخطر الذي يحتمل أن تتعرض له المنشأة ، وهو ما يساعد على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرين بالمنشأة ، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل بالمنشأة ، والتي تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لقدرة المنشأة على تحقيق النمو المربح ، وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة . وترى الباحثة أن استخدام المنشأة لأساليب وأدوات إدارة الخطر يؤدي الى انخفاض احتمال تعرضها لمشاكل أو ضغوط ، وهو ما يؤدي بدوره



الى انخفاض معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين بالمنشأة والذي يساهم بدوره فى تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة .

المبحث الثانى :

أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالى على قيمة المنشأة

أدت انعكاسات البيئة الحديثة الى حدوث تغيرات سريعة ومتلاحقة على البيئة التنافسية ، وقد نتج عن ذلك تغير فى شكل البيئة التنافسية بدرجة كبيرة تطلبت من المنشآت إعادة هيكلتها على أساس المفاهيم والفلسفات الادارية الحديثة حتى تتمكن من الاستمرار والوصول الى إطار متكامل يحقق الدمج بين أساليب المحاسبة الادارية واستراتيجيات المنشأة وأنظمة تقييم الأداء المالى وغير المالى ، وخاصة أن الأساليب التقليدية للمحاسبة الادارية فى عرض التقارير كانت تنتج قليلاً من المعلومات أو لا تعرضها بمحتواها الملائم وكل مستخدميها ، مما أدى الى ضعف فعالية تقارير المحاسبة الادارية رغم أنها تعد الأساس فى عملية الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات ، الأمر الذى دعا الى ضرورة تطوير تقارير المحاسبة الادارية من خلال الجوانب التالية:

■ مستخدمو تقارير المحاسبة الادارية :

حيث ركزت أنظمة المحاسبة الادارية التقليدية على امداد المديرين بالمعلومات الاجمالية الفترية لأغراض التخطيط والرقابة متأثرة بمتطلبات التقرير الخارجى ، إلا أنه وفى الفترة الأخيرة ظهرت ضرورة ملحة لتطوير مخرجات هذه الأنظمة وإجراء تغييرات جوهرية لى تلائم ما يشهده العالم من ممارسات وفلسفات ادارية حديثة ، تتطلب العمل ضمن المنشأة على مختلف المستويات بروح الفريق وتشجيع العمال وتوزيع المسؤولية على فريق العمل . لذلك أصبح من الضرورى تزويد العمال بالمعلومات التى تمكنهم من ادراك مشكلات



الإنتاج والجودة وطريقة التعامل لحل تلك المشكلات وتحسين العملية الإنتاجية . بالإضافة الى ذلك فإن تقارير المحاسبة الادارية التقليدية تركز على الادارات العليا مع عدم اعطاء الادارات الوسطى والإشرافية الأهمية الكافية ومع اهمال العاملين على خطوط الإنتاج عند إعدادها ، ولا تأخذ بعين الاعتبار تحديد احتياجاتهم من المعلومات التي تمكنهم من تحسين قراراتهم التشغيلية اليومية وتساعدهم في التحسين المستمر لعملياتهم الإنتاجية .

■ المحتوى المعلوماتي لتقارير المحاسبة الادارية :

لقد أثرت متغيرات بيئة التصنيع الحديثة على مضمون تقارير المحاسبة الادارية ، فقد صممت نظم المحاسبة الادارية التقليدية على قياس تكلفة العمل المباشر والتقارير عنها ، إلا أنه وفي ظل تلك التغيرات فقد أصبح من المهم إعادة النظر في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير والمتمثلة في مقاييس الأداء التقليدية كإنحرافات سعر الشراء وكفاءة الآلات والعمل المباشر وإنحرافات الكمية وغيرها ، لأنها تبتعد كل البعد عن سمات بيئة التصنيع الحديثة والمتمثلة في تحسين الجودة وأداء التسليم في الوقت المحدد وتخفيض المخزون أو حتى التخلص منه وزيادة المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات الطارئة والتركيز على رضا العميل باعتباره الأولوية الأولى في الفكر الإداري الحديث ، نظراً لأن العميل يعد المصدر الأساسي لإيرادات المنشأة والتي تغطي التكاليف وتحقق هامش ربح . ويلاحظ أنه حتى الثمانينات من القرن الماضي كان التركيز على المقاييس المالية كالأرباح ومعدل العائد على الاستثمار والإنتاجية لقياس وتقييم أداء المنشأة ، إلا أنه وبعد الثمانينات برزت مقاييس الأداء غير المالية الى جانب المقاييس المالية وضرورة استخدامها لقياس وتقييم الأداء لكي تتمكن المنشأة من تحقيق ميزة تنافسية . ومن الأساليب التقليدية المستخدمة في قياس الأداء : الموازنات التخطيطية ، التكاليف المعيارية ، ومقاييس الأداء المالي .



ونظراً للانتقادات التي وجهت الى هذه الأساليب التقليدية باعتبارها تغفل الجوانب غير المالية وبعيدة عن المتغيرات البيئية الحديثة والمنافسة العالمية ، وتعتمد على بيانات مالية تاريخية لا تتناسب مع الظروف المحيطة بالمنشأة ، فقد تم وضع مجموعة من المقاييس التي تتلاءم مع البيئة الحديثة التي فرضتها الأزمة المالية العالمية وهي :

■ المقاييس غير المالية : والتي يتم التركيز فيها على مؤشرات غير مالية مثل ، أداء العمل والعاملين والعملاء والأسواق ، الأمر الذي ساعد على تطوير عملية قياس وتقييم الأداء في المنشآت وزيادة فاعليتها .

■ بطاقة قيم المشروع : وفيها يتم استخدام المقاييس المالية التي توضح النتائج لتصرفات تم اتخاذها سابقاً ، وتستكمل هذه المقاييس بمقاييس تشغيلية وهي رضاء العميل وعمليات التشغيل الداخلية وابتكار وتطوير النشاطات . وتعد المقاييس التشغيلية محرك الأداء المالي المستقبلي ، وأن استخدام بطاقة قيم المشروع يساعد على تحديد المستوى المرغوب من الأداء الذي تسعى المنشأة الى تحقيقه بهدف تحقيق الميزة التنافسية .

■ وقت التقرير :

اعتمدت أنظمة المحاسبة الادارية على اعداد تقاريرها المنتظمة للمستويات الادارية سنوياً والتي صار لها في الاستخدام عقود رغم عدم جدواها ، كما أن هناك منشآت تنفق موارد ضخمة لإعداد تقارير شهرية موجهة الى المديرين وهم لا يفهمونها نظراً لتراكم ما بها من معلومات مما يؤدي الى تضليل قراراتهم ، الأمر الذي تطلب اعداد تقارير تمد مختلف مستويات الهرم التنظيمي بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب ، وأن تكون تلك التقارير أقل تجميعاً فيما يتعلق بالبيانات المالية مما هي عليه في التقارير التقليدية . كما أنه أصبح من السهل تحقيق ذلك مع التطورات التكنولوجية الحديثة وانخفاض تكلفتها ،



وبالتالى أصبح من الممكن إعداد التقارير وتزويد مستخدميها باحتياجاتهم وقت الحاجة وفى أى مستوى من مستويات المنشأة بحيث لا يتم تأخير تلك التقارير مما يجعلها تفقد جدواها .

وفى هذا الجزء سوف يتم تناول العناصر التالية :

- المحتوى المعلوماتى لمقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبى .
- المحتوى المعلوماتى لمقاييس الأداء المالية الحديثة المبنية على القيمة .

أ- المحتوى المعلوماتى لمقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبى

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التى يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية فى تقييم أداء الوحدة الاقتصادية . وتسعى الوحدات الاقتصادية ذاتها الى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات فى ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات فى تقييم الأداء .

إلا أن اعتماد هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط يجعل النظام المحاسبى وما يقدمه من معلومات للمستخدمين يشوبه القصور وأوجه النقص ، خاصة وأن هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها الى الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبى ، كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات الوحدة الاقتصادية وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمى القوائم المالية مقدار ما حققته من تدفقات نقدية تشغيلية (فى مقابل الدخل التشغيلى) على هذه الاستثمارات .

ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة الوحدات الاقتصادية بتقييم الأداء ، فقد شاع استخدام مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبى ، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم والتدفقات النقدية للسهم



وغيرها . وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة .

ب- المحتوى المعلوماتي لمقاييس الأداء المالية الحديثة المبنية على القيمة
تعرف المداخل المبنية على القيمة بأنها " تقنيات يمكن بواسطتها تحليل وإعادة توجيه وإدارة المنشآت لكي تتماشى مع عملية خلق القيمة " .
ولقد تم تقديم هذا المدخل نتيجة للانتقادات التي وجهت للمقاييس المحاسبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد المحقق ،
وظهور أهمية تعظيم ثروة المساهمين.

لذا فقد تزايدت الحاجة الى وجود مقاييس مالية جديدة لقياس الأداء المالي يمكن أن تقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام الأنشطة المختلفة في المنظمة بالمساهمة في ايجاد وخلق القيمة للمساهمين وليس الربح المحاسبى الذى هو عرضة للعديد من حالات التلاعب والتضليل . ومن هنا برزت أهمية المقاييس الاقتصادية للأداء كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كمقاييس يمكن أن توجه الجهود نحو إحداث تأثير إيجابى على سعر السهم فى السوق وتحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين أو الملاك .

ويتسق هذا الاتجاه مع النماذج والمقاييس الاقتصادية ، كونه يستند على فرضية أساسية للنظرية المالية التي تعتبر أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم منشأة معينة بناء على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من هذا السهم .

فهذا الاتجاه يركز على القيمة فى الأجل الطويل بدلاً من الأرباح المحاسبية قصيرة الأجل ، وأنه يجعل كافة القرارات موجهة نحو تعزيز هذه القيمة .



هذا وتتعدد أهداف مقاييس الأداء المبنية على القيمة فيما يلي :

- أ- إزالة آثار التشوهات المحاسبية الناتجة عن قصور المداخل التقليدية المبنية على الربحية
- ب- أخذ تكلفة رأس المال في الاعتبار ، باعتبارها تكلفة الفرصة البديلة لحملة الأسهم .
- ت- تقييم أداء كل من المنشأة والإدارة معاً .
- ث- تحديد قيمة المنشأة والتعبير عن الواقع الاقتصادي للمنشأة .

هذا وتشمل مقاييس الأداء المالية الحديثة ما يلي :

- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة
- مقياس القيمة السوقية المضافة

● مقياس القيمة الاقتصادية المضافة

اقترح ميلر Miller نموذج لتقييم الأداء المالي للمنشآت ، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا النموذج على أساس أن قيمة المنشأة هي خليط من رأس المال المستثمر حالياً والقيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة ، أو أن المنشأة تخلق قيمة لحملة الأسهم عندما تحقق عائداً يفوق تكلفة رأس المال المستثمر بها . وينطلق النموذج من أن قيمة المنشأة تتحدد في ضوء العديد من المقومات مثل : مبدأ تعدد البدائل عند نقل الملكية من البائع الى المشتري ، ومبدأ الاستبدال عند شراء الأصول ، ومبدأ المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصول المستثمرة .

ولقد ازداد الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة كأداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي والنظرة الى الأمام ، وهي تعتبر مقياساً شمولياً للربحية وإدارة المخاطر معاً . وتستند القيمة الاقتصادية المضافة على تعظيم الثروة التي يجب أن تعود على المنظمات بعوائد أكبر من تكلفة الدين



والملكية ، حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت ، كما أنه دليل قد يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المنظمة .

والقيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس للأداء المالي والذي يوازن بين مصالح ثلاثة أطراف هي : الملاك (من خلال زيادة وتعظيم الثروة والقيمة) ، العملاء (من خلال جودة المنتجات) والعمالة (زيادة الحوافز والمكافآت) ، وتعتبر أقرب من أى مقياس أخر لتقدير الربح الحقيقي ، حيث أنها تشمل الديون والملكية بالإضافة الى الأرباح لتكلفة رأس المال ككل. وهى تمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة التمويل المستخدم ، أو أنها صافى الأرباح التشغيلية بعد الضرائب مطروحاً منها تكلفة رأس المال والذي يشمل حقوق الملكية والديون ، والمتبقى من عملية طرح هذه يشكّل أرباحاً تتجاوز أو تقل عن تكلفة رأس المال المستثمر ، وهذا المتبقى هو ما يشير إليه الاقتصاديون بالدخل المتبقى أو الربح الاقتصادي .

ومن الطرق الرئيسية المستخدمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$EVA_t = NOPAT_t - \{ C_t \times WACC_t \}$$

حيث أن :

$$\begin{aligned} EVA_t &= \text{القيمة الاقتصادية المضافة} \\ NOPAT &= \text{صافى الربح التشغيلي بعد الضرائب} \\ C_t &= \text{رأس المال طويل الأجل} \\ WACC_t &= \text{التكلفة المرجحة لرأس المال} \end{aligned}$$

فإذا كانت $EVA < 0$ ففي هذه الحالة يمكن القول أن المنشأة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك ، وبالتالي يكسبون أكثر من الاستثمار ، أما إذا



كانت $EVA = 0$ فهذا يعنى أن المنشأة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال ، وعندما تكون $EVA < 0$ فهذا يشير الى تآكل فى ثروة الملاك . وعليه فإن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يقدم مقياساً للتعبير عن خلق الثروة الذى يحقق التوازن بين أهداف ورغبات المديرين وأهداف الشركة ككل .

مما سبق فإنه يمكن استنتاج أن القيمة الاقتصادية المضافة تركز على جميع الجوانب المهمة لأعمال المنشأة – حجم رأس المال المستثمر وتقسيمه ما بين الدين ورأس المال المملوك ، وتكلفة رأس المال (الأسهم والقروض) .

وبالتالى فإن المقاييس التقليدية كالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تستند على الأرقام المحاسبية ، حيث أن معظم هذه المقاييس تعتمد على رأس المال المستثمر فى حسابها لنسبة العائد المحقق من المنظمة ، ولعله يكون من أهم محددات هذه المقاييس تلك المحددات المتعلقة فى حساب الربح المحاسبى التى تتجاهل تكلفة رأس المال وتعتمد على تكلفة الاقتراض .

لذلك فإن المقاييس المحاسبية هى ليست المؤشر الصحيح لتعظيم قيمة المساهمين ، لذلك فإن القيمة الاقتصادية المضافة تقدم تحسينات تفوق المقاييس التقليدية تجعل المديرين يأخذون بها من أجل تعظيم قيمة حقوق المساهمين . كذلك فإن المقاييس الاقتصادية تعتبر من أكثر الأدوات استخداماً لتقييم الاستثمارات المستقبلية أو لتخصيص رأس المال بسبب أن مفهوم حسم التدفقات النقدية يأخذ بعين الاعتبار العوامل الهامة فى تقييم القيمة الاقتصادية وهى : التدفقات النقدية وتكلفة رأس المال .

فالمشاريع التى ينتج عنها صافى قيمة حالية موجبة يعنى أنها ولدت قيم اقتصادية تفوق تكلفة رأس المال ، وأن الزيادة فى القيمة الاقتصادية المضافة يمكن أن تنشأ من أحد العوامل التالية أو جميعها :

أ. زيادة معدل العائد بنفس مستوى رأس المال المستخدم ، وهذا يعنى تحقيق أرباح دون استخدام أى رأس مال إضافى .



- ب. أى رأس مال إضافي يتم استثماره في عمليات المنظمة ويحقق عوائد أكبر من تكلفة رأس المال .
- ج. تصفية الأنشطة التي تحقق عوائد تقل عن تكلفة رأس المال .

• مقياس القيمة السوقية المضافة

ويشير هذا المقياس الى الفرق بين القيمة السوقية للمنشأة ورأس المال المستثمر . ويستخدم هذا المقياس لتقييم أداء المنشأة منذ انشائها الى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها . ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة أداء المنشآت في قطاعات اقتصادية مختلفة .

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية الى اجمالي حقوق الملكية – القيمة الدفترية الى اجمالي حقوق الملكية

وتكون نتيجة المعادلة السابقة موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية الى اجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية ، وهذا يعنى أن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياتها ، وتكون سالبة إذا انخفضت القيمة السوقية الى اجمالي حقوق الملكية عن قيمتها الدفترية ، وهذا يعنى أن عوائد الأسهم في السوق قد انخفضت خلال فترة حياتها ، وتكون النتيجة صفراً في حالى تساوى القيمة السوقية الى اجمالي حقوق الملكية مع قيمتها الدفترية ، وهذا يعنى ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون زيادة أو نقصان .

وفي هذا السياق فقد تعددت الدراسات التي اهتمت بتقييم واختبار قدرة مقاييس الأداء الحديثة المبنية على القيمة على التغلب على عيوب المداخل التقليدية المبنية على الربحية وتوفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية ، إلا أن نتائج هذه الدراسات تحوى على تفاوت كبير في نتائجها ما بين مؤيد ومعارض . ولقد توصلت العديد من الدراسات الى تفوق المداخل المبنية على القيمة من حيث علاقتها بعوائد الأسهم وباعتبارها تمثل اتجاهاً ايجابياً لزيادة فعالية المعلومات



المحاسبية ، وأنها تعد المقاييس الأكثر ملائمة لقياس الأداء والأكثر قدرة على التعبير عن قدرة المنشأة على تنمية وتعظيم ثروة الملاك . فى حين توصلت بعض الدراسات الأخرى الى تفوق المحتوى المعلوماتي للمداخل التقليدية المبنية على الربحية من حيث قدرتها على تفسير عوائد الأسهم .

فى ضوء النتائج السابقة واختلاف نتائج الدراسات حول تفوق المحتوى المعلوماتي للمداخل المبنية على القيمة على المداخل التقليدية المبنية على الربحية أو العكس ، فإن الباحثة ترى أن المحاسبة كعلم يجب أن يكون لها قدرة مستمرة على التطور بما يساعدها على القيام بوظيفتها الأساسية وهى تلبية حاجات المستخدمين من المعلومات .

وبالتالى تؤكد على ضرورة تبنى المنشآت لبطاقة قيم المشروع فى قياس وتقييم الأداء باعتبارها أحد أساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية التى تطبق فى مجال قياس الأداء الكامل والذى يركز على المقاييس المالية وغير المالية ، وذلك عن طريق إعداد تقارير تدعيمية كمدخل للتغلب على قصور التقارير المالية عن توفير معلومات غير مالية ، وذلك لتوفير معلومات أكثر ملائمة لمستخدمى القوائم المالية ، وك محاولة لتطوير التقارير المالية ومعالجة ما بها من قصور وبما يؤدي فى النهاية الى تعظيم قيمة المنشأة .

المبحث الثالث : إختبار الفروض

لاختبار الفرض الرئيسى للبحث والقائل: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي وقيمة المنشأة " .

لإثبات صحة هذا الفرض من عدمه ، تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون ، وتحليل الانحدار المتعدد والذى توضح نتائجهما بيانات الجدولين (١) ، (٢) التاليين :



جدول رقم (١)

المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون

فيما بين تقارير الأداء المالى وقيمة المنشأة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط مع تعظيم قيمة المنشأة
إظهار القيمة الحقيقية للمنشأة (Z ₁)	٣,٩١٤	٠,٩٨٦	٠,٠٧١
زيادة القدرة التنافسية (Z ₂)	٣,٠٧٤	٠,٨٤٧	٠,٠٦٦
توفير المعلومات الجيدة للمستثمرين (Z ₃)	٣,٩٧٧	١,١٨٢	٠,٠٧٩
زيادة الثقة فى التقارير المالية (Z ₄)	٣,٣٩٩	٠,٩٢٨	**٠,٠٥١٢
تعظيم قيمة المنشأة (Y _{it})	٣,٨٠٦	٠,٧٥٩	١

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق ان هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين تقارير الأداء المالى الاستراتيجى وتعظيم قيمة المنشأة .



ولقد تم استخدام تحليل الانحدار العام باستخدام برنامج SPSS لقياس العلاقة بين تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي وقيمة المنشأة . ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار :

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل الانحدار متوالى الخطوات لأثر معاملات المتغيرات المستقلة (المحتوى المعلوماتي لتقارير الأداء المالي) التي تؤدي الى تعظيم قيمة المنشأة

متغيرات النموذج	معاملات الانحدار (B)	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة "ت" (T)	P Value
تعظيم قيمة المنشأة (Y_{it})	٠,٦٨٢	٠,٢٩٨	٢,٢٨٩	٠,٠٨١
إظهار القيمة الحقيقية للمنشأة (Z_1)	٠,٢٩١	٠,٥٥٦	٠,٥٢٣	٠,٠٢٢
زيادة القدرة التنافسية (Z_2)	٢,٧٠٥	٠,٩٦٣	٢,٨٠٩	٠,٠٠٧
توفير المعلومات الجيدة للمستثمرين (Z_3)	١,٤٢٧	٦,٢٦٨	٠,٢٢٨	٠,٠١٥
زيادة الثقة فى التقارير المالية (Z_4)	٠,٩١٠	٣,٦٠٧	٠,٢٥٢	٠,٠١٤
معامل الارتباط (R) = ٠,٧٤٢ = معامل التحديد (R^2) = ٠,٥٥١ R^2				
المعدلة = ٠,٦٠٠				
قيمة $F = ٢,٧٧٣$ مستوى المعنوية لـ $F = ٠,٠٠٠$				

المصدر : التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.



يتضح من الجدول السابق أن القوة التفسيرية لمتغيرات تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي في تفسير التغيرات في قيمة المنشأة بلغت ١,٥٥% . معنى ذلك أن هناك نسبة ٩,٤٤% من التغيرات في قيمة المنشأة لا تفسره متغيرات تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي ولكن تفسره عوامل أخرى .

ويظهر نموذج الانحدار السابق وجود علاقة جوهريّة بين تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي وتعظيم قيمة المنشأة ، حيث أن قيمة F المحسوبة ٢,٧٧٣ أكبر من قيمة F الجدولية ١,٨٤ على أساس مستوى معنوية ٠,٠٥ مما يعنى معنوية مقبولة للاختبار . وبالتالي فإن ذلك يعطى مؤشراً حول دور تعزيز تقارير الأداء المالي الاستراتيجي في تعظيم قيمة المنشأة.

ولمزيد من التحقق في طبيعة العلاقة ما بين المتغيرين السابقين تم استخدام طريقة Enter للانحدار والذي يوضح نتائجه الجدول رقم (٣) التالي :



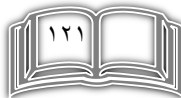
جدول رقم (٣)

معاملات المتغيرات المستقلة التي تؤدي الى تعزيز وتدعيم تقارير الأداء المالي

طبقاً لطريقة Enter

الرمز	B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.
Y	٠,٤٣٢	٣,٨٦٨	٠,٠٧٢
Z ₁₁	٠,٠٩٥	١,٧٣١	** ٠,٠٠٥
Z ₁₂	٠,١٩٥	٢,٠٣١	٠,٠٠٠
Z ₁₃	٢,٢١٠	١,٩٣٢	٠,٠٠٠
Z ₁₄	٠,١١١	١,٠٨٢	٠,٠٠٠
Z ₂₁	١,٠٩٩	٢,٧٣١	٠,٠٠٠
Z ₂₂	١,٢٢٨	٠,٧٢٦	٠,٠٠٠
Z ₂₃	٢,٢٤٤	٠,٥٥٥	** ٠,٢١٢
Z ₂₄	١,٧١٢	١,٣٩٤	٠,٠٠٠
Z ₃₁	٠,٨٩٠	١,٧٣١	٠,٠٠٠
Z ₃₂	٢,٩٧٣	٠,٧٤١	٠,٠٠٠
Z ₃₃	١,١٢٥	٠,٣١٩	٠,٠٠٠
Z ₃₄	٢,١٢٦	١,٧٦٤	٠,٠٠٠
Z ₃₅	٠,٢٣٥	٢,١٩٧	** ٠,٣٢١
Z ₄₁	٢,٣٣٣	٢,٨٢١	٠,٠٠٠
Z ₄₂	١,١٢٩	٠,٩٨١	٠,٠٠٠
Z ₄₃	٠,١٨٥	٣,٥٢٤	٠,٠٠٠

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١



ويمكن عرض ملخص نموذج الانحدار طبقاً لطريقة Enter كما يلي :

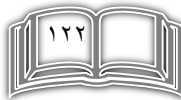
جدول رقم (٤)

ملخص نموذج الانحدار طبقاً لطريقة Enter

R	R ²	Adj. R ²	R ² Change	F Change	مستوى الدلالة Sig.F Change
0.742	0.551	0.600	0.713	3.214	0.021

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (٤) أن قيمة R تساوى ٠,٧٤٢ وقيمة R² تساوى ٠,٥٥١ وقيمة Sig.F Change والتي تعكس مدى معنوية العلاقة تساوى ٠,٠٢١ . وكما هو معلوم احصائياً أن قيمة R تقيس مدى قوة العلاقة (الارتباط) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ، بينما R² تقيس نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ، وكل منها بمستوى المعنوية الذي تعكسه قيمة Sig.F Change ، وإحصائياً كلما اقتربت Sig.F من الصفر كلما دل ذلك على معنوية العلاقة . وبناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية :

١. العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة في هذا النموذج تبدو علاقة قوية، حيث أن معامل الارتباط ٧٤,٢% ، كما أن نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغيرات المستقلة تبدو قوية أيضاً



حيث تبلغ ٣, ٧١% ، بالإضافة الى أن مستوى المعنوية يشير الى أن هذه العلاقة معنوية وبدرجة جيدة .

٢. تعنى النتيجة السابقة وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين المتغيرات المستقلة التى تؤدى الى تعزيز تقارير الأداء المالى الاستراتيجى وبين المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشأة)

فى ضوء ما سبق فإن النموذج المقترح لقياس العلاقة بين تقارير الأداء المالى وقيمة المنشأة يكون كالتالى :

النموذج المقترح :

$$Y_{it} = 0.432 + 0.095 Z_{11} + 0.195Z_{12} + 2.210 Z_{13} + 0.111 Z_{14} + 1.099 Z_{21} + 1.228 Z_{22} + 2.244 Z_{23} + 1.712 Z_{24} + 0.890 Z_{31} + 2.973Z_{32} + 1.125 Z_{33} + 2.126 Z_{34} + 0.235 Z_{35} + 2.333 Z_{41} + 1.129 Z_{42} + 0.185 Z_{43}$$

حيث أن :

Y_{it} : مؤشر يعبر عن قيمة المنشأة (المتغير التابع) للشركة i خلال الفترة t

(Z_1) : إظهار القيمة الحقيقية للمنشأة

(Z_2) : زيادة القدرة التنافسية

(Z_3) : توفير المعلومات الجيدة للمستثمرين

(Z_4) : زيادة الثقة فى التقارير المالية

وتمثل (Z_1 , Z_2 , Z_3 , Z_4) المتغيرات المستقلة فى النموذج المقترح ،

ويمثل \sum قيمة البواقى فى نموذج الانحدار أو الخطأ العشوائى فى النموذج .

ولاختبار معنوية المعامل الثابت (a) لقبول أو رفض واحدة من الفرضيتين التاليتين :

H_0 : قيمة المعامل الثابت $a =$ الصفر ، إذن يسقط المعامل الثابت من النموذج



H_1 : قيمة المعامل الثابت $a = 0$ ، إذن لا يسقط المعامل الثابت من النموذج

ويمثل المعامل الثابت ذلك الجزء المقطوع من المحور الصادي أو العمودي ، وهو يساوي قيمة المتغير التابع ، إذا كان تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة يساوي الصفر أو يقترب منه . بفحص معنوية المعامل الثابت وفق قاعدة اتخاذ القرارات التالية :

▪ إذا كانت Sig. Ta المحسوبة < 0.05 % يتم قبول H_0

▪ إذا كانت Sig. Ta المحسوبة ≥ 0.05 % يتم قبول H_1

وبفحص قيمة معنوية المعامل الثابت المحسوبة والمدرجة في الجدول رقم (١٤) ، نجد أنها تساوي (0.072) وهى أكبر من نسبة 5% التى وضعت كحد لقبول أو رفض فرض العدم . وبالتالي ووفق قاعدة القرار المذكورة أعلاه فإننا نقبل فرض العدم .

استناداً الى النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الثانى ، ويرجع ذلك الى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير المعنوى والارتباط الايجابى بين المحتوى المعلوماتى لتقارير الأداء المالي و قيمة المنشأة " .

اختبار النموذج المقترح :

تم اختبار النموذج المقترح الثانى ومعنوية معاملاته للتأكد من جودة توافق النموذج . وأكدت النتائج أن جودة التوافق الكلية للنموذج عالية الجودة ، والمؤشرات فى الحدود المقبولة . وبناء على مؤشرات جودة التوافق الكلية فإن النموذج المقترح الثانى يفسر العلاقة ويمكن الاعتماد عليه فى تفسير العلاقات . والجدول التالى يبين مؤشرات جودة التوافق الكلية للنموذج المقترح :



جدول رقم (٥)

مؤشرات جودة التوافق الكلية للنموذج المقترح

القيمة	مؤشرات جودة التوافق الكلية
٢٨,٣٩٢	كا ^٢ Chi-Square
٢٧	درجات الحرية DF
٠,١٨٣	المعنوية. SIG
١,٠٥٢	مؤشر كا ^٢ المعيارية
٠,٩٨٢	مؤشر جودة التوافق (GFI)
٠,٩٢٥	مؤشر جودة التوافق المصحح (AGFI)
٠,٩٨٨	مؤشر جودة التوافق المقارن (CFI)
٠,٠٣٠	مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التقدير التقريبي (RMSERA)
٠,٠١٩	مؤشر الجذر التربيعي للبقايا (RMR)



أكدت النتائج الواردة في الجدول السابق أن جودة التوافق الكلية للنموذج عالية جداً ، والمؤشرات في الحدود المقبولة حيث بلغ مؤشر جودة التوافق ٩٨,٢% ، وجودة التوافق المصحح ٩٢,٥% ، ومؤشر كاس ٢٨,٣٩٢ بمعنوية ٠,١٨٣ ، ومؤشر كاس المعيارى ١,٠٥٢ ، والجذر التربيعى لمتوسط مربعات خطأ التقدير التقريبى ٠,٠٣٠ ، ومؤشر الجذر التربيعى للباقي ٠,٠١٩ ، وأخيراً بلغت قيمة مؤشر جودة التوافق المقارن ٩٨,٨% . وبناء على ذلك نستطيع القول أن النموذج المقترح الثانى (بناء على مؤشرات جودة التوافق الكلية) يمكن الاعتماد عليه فى تفسير العلاقات بالنموذج .

ويوضح الجدول التالى نتائج اختبار معاملات النموذج المقترح :

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار معاملات النموذج المقترح

(الآثار المعيارية الكلية المباشرة للمتغيرات الرئيسية بالنموذج المقترح)

المعنى	القيمة	الخطأ	التقديرات	التقديرات	المسار	
ية	الدرجة	المعيارى	المعيارية			
0.000	8.356	0.093	0.427	0.774	Y ₁	Z ₁
0.000	3.348	0.103	0.175	0.344	Y ₂	Z ₁
0.004	2.869	0.023	0.122	0.065	Y ₃	Z ₁
0.000	3.814	0.044	0.177	0.167	Y ₄	Z ₁
0.000	3.606	0.037	0.176	0.133	Y ₅	Z ₁



						←-	
0.011	2.550	0.042	0.124	0.108	Y ₁	-----→ ←-	Z ₂
0.000	10.491	0.051	0.517	0.538	Y ₂	-----→ ←-	Z ₂
0.000	4.359	0.037	0.200	0.148	Y ₃	-----→ ←-	Z ₂
0.000	7.227	0.037	0.349	0.268	Y ₄	-----→ ←-	Z ₂
0.000	5.463	0.040	0.260	0.218	Y ₅	-----→ ←-	Z ₂
0.005	2.807	0.037	0.160	0.103	Y ₁	-----→ ←-	Z ₃
0.039	2.067	0.034	0.098	0.070	Y ₂	-----→ ←-	Z ₃
0.001	3.207	0.049	0.205	0.158	Y ₃	-----→ ←-	Z ₃
0.000	3.954	0.054	0.210	0.213	Y ₄	-----→ ←-	Z ₃
0.000	6.083	0.050	0.291	0.304	Y ₅	-----→ ←-	Z ₃
0.000	5.341	0.050	0.288	0.267	Y ₁	-----→ ←-	Z ₄
0.043	2.023	0.049	0.104	0.100	Y ₂	-----→	Z ₄

						←-	
0.000	10.400	0.052	0.498	0.542	Y ₃	-----→ ←-	Z ₄
0.001	3.247	0.040	0.163	0.131	Y ₄	-----→ ←-	Z ₄
0.000	3.625	0.037	0.177	0.134	Y ₅	-----→ ←-	Z ₄

تشير نتائج الجدول السابق الى أن جميع مسارات النموذج إيجابية ومعنوية ، وبالتالي فإن هناك علاقة مباشرة وتأثيراً معنوياً وارتباطاً إيجابياً بين تقارير الأداء المالي وما تحتوى عليه من معلومات و قيمة المنشأة .

نتائج البحث

1. هناك قصور كبير فى التقارير المالية الحالية ، ويتطلب ذلك ادخال العديد من التحسينات والتطويرات على التقارير المالية الحالية لى تصبح مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين .
2. حظيت المحاسبة عن قيمة المنشأة بأهمية كبيرة فى الفترة الأخيرة ، بتقديم معلومات مناسبة لمن يهمهم الأمر ، لتحسين جودة السلع / الخدمات المنتجة ، وتعزيز المنافسة وزيادة الحصة السوقية ، وطرح منتجات جديدة ذات طابع فريد ، وتعزيز الاستقرار والنمو المستدام ، وتعظيم الأرباح لأصحاب المصالح المرتبطة .
3. أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير المعنوى والارتباط الايجابى بين تقارير الأداء المالي و قيمة المنشأة. وبالتالي رفض الفرض الثانى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأداء المالي و قيمة المنشأة " .



توصيات البحث

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومن نتائج اختبار الفروض ، توصي الباحثة بما يلي:

١. ضرورة اهتمام المنشآت بتطوير القوائم والتقارير المالية الخاصة بها ، لتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها المستثمرين لاتخاذ القرارات السليمة . من تبنى تلك المنشآت لسياسة إعداد التقارير الإضافية (التدعيمية) – وبما لا يضر بموقفها التنافسي – لزيادة جودة التقارير المالية في ظل اقتصاد المعرفة .

٢. ضرورة استفادة الشركات العاملة في مجال الاتصالات في مصر من مفهوم تعظيم القيمة للعميل كأداة فعالة لتحسين وتطوير الأداء ولدعم القدرة التنافسية ، ولا سيما بعد تحول معظم شركات الأعمال المتميزة في العالم من فلسفة التوجه بالتسويق الى فلسفة التسويق الموجه بالقيمة للعميل ، وكذلك بعد انضمام مصر الى اتفاقية تحرير تجارة خدمات الاتصالات التي ستفتح باب المنافسة في مجال الاتصالات .



المراجع

1. Speckbacher , G. et. al. , " A Descriptive Analysis on the Implementation of Balanced Scorecard in German – Speaking Countries " , Management Accounting Research , Vol. 14 ,Issue 4 , (2010) , pp. 361-387 .
2. Guidi, M. , et. al. , " Maximizing the firm's value to society through ethical business decisions : Incorporating 'moral debit' clasims " , Critical Perspectives on Accounting , Vol. 19 , Issue 5 , (July 2008) , p. 221 .
3. Northcott, D. and Smith, J., "Managing performance at the top:a balanced scorecard for boards of directors", Journal of Accounting &Organizational Change, Vol. 7, No. 1,(2011), pp. 33-56
4. Northcott, D. and Smith, J., "Managing performance at the top:a balanced scorecard for boards of directors", Journal of Accounting &Organizational Change, Vol. 7, No. 1,(2011), pp. 33-56
5. Brown , L. , and Caylor , M. , " Corporate Governance and Firm Performance " , Working Paper , Georgia State University , (2009), p. 449 .
6. Teitel , K. , Machuga , S. , " The Interaction of Audit Firm Quality and the Mexican Code of Best Corporate Practices on Earnings Quality " , Review of Business Research , Vol. 10 , No. 1 , (2010), p. 421 .

٧. راجع في ذلك :

- Ball and Shivakumar , " Earning Quality in UK private Firms : Comparative Loss recognition time lines " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 39 , (2005), pp. 221-229 .
- Sen , P. , " Reported Earnings Quality under Conservative Accounting and Auditing " , Journal of Accounting , Auditing & Finance , Vol. 20 , (2005) , pp: 17-25 .



8. LaFond , R. , and Watts, R. , " The information Role of Conservatism " , Working Paper., The Accounting Review , Vol . 83 , (2008), p. 33 .
9. Lobo , G. , et. al. , " Growth Managerial Reporting Behavior , and Accounting Conservatism " , Working Paper , (2008) , p.12
10. Ahamed , A. , and Duellman , S. , " Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics : An Empirical Analysis " , Journal of Accounting and Economics , (2007) , p.155 .
11. Watts , R. , " Conservatism in Accounting Part 1 : Explanations and Implications " , Accounting Horizons , Vol. 17, No. 3, (2013) , pp. 66-72 .

١٢. جمعة سعد سليمان ، " تحليل لمدى ادراك المراجعين الداخليين لمسؤوليتهم فى ادارة المخاطر وتأثير ذلك على قيمة المنشأة - دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية لكلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد (١) ، العدد (٢) ، ٢٠١٠ ، ص ص : ٣١٥-٣٠٩ .

١٣. محمد على محمد على ، " ادارة المخاطر المالية فى الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، (٢٠٠٥) .

١٤. عبد الحفيظ محمد كريم ، " اختبار وتقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة فى سوق عمان المالى ، مجلة العلوم الانسانية ، الجامعة الأردنية ، السنة الرابعة ، العدد (٢٩) ، (٢٠١٠) ، ص ص : ٥٩-٤٣ .

15. Chmelikova, G. , " Economic Value Added Versus Traditional Performance Metrics in the Czech Food Processing Sector " , International Food and Agribusiness Management Review " , Vol. 11 , No. 4 , (2008) , pp. 49-66 .



١٦. فوزى الغرايبة ، داوود جعفر ، " مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة الأردنية " ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد (٤) ، العدد (١) ، (٢٠٠٨) ، ص ص : ٢٠١-٢٣٣ .
17. Pal , K. , and Sura , J. , " Economic Value Added and Traditional Performance Measures : A Review of Academic and Empirical Literature " , Working Paper ,(2008) , Available at : www.ssrn.com, p. 72 .

